

أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقَضِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ . وعن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) مِثْلُ ذَلِكَ وَقَالَ : يُشْهَدُ شَاهِدَى عَدْلٍ عَلَى الطَّلَاقِ .

(١٠٢٣) وعن أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) أَنَّهُمَا قَالَا : لَا يَقَعُ إِبْلَاءٌ حَتَّى يَدْخُلَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ ، وَلَا يَقَعُ عَلَى امْرَأَةٍ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا إِبْلَاءٌ^(١) .

(١٠٢٤) وعن عَلِيٍّ (ع) أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! إِنَّ امْرَأَتِي وَضَعَتْ غُلَامًا ، وَإِنِّي قُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أَقْرِبُكَ حَتَّى تَقْطِيعِهِ مَخَافَةَ أَنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ . فَقَالَ عَلِيٌّ (ص) : لَيْسَ عَلَيْكَ فِي الْإِصْلَاحِ إِبْلَاءٌ . قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ع)^(٢) : لَيْسَ هَذَا بِإِبْلَاءٍ وَلَا شَيْءٍ عَلَيْهِ .

(١٠٢٥) وعن عَلِيٍّ (ص) أَنَّهُ قَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَبْتَنِيَ بِامْرَأَتِهِ سَنَتَيْنِ ، لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا .

(١٠٢٦) وعن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع) أَنَّهُ قَالَ : وَإِذَا هَجَرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِبْلَاءٍ . وَلِيَأْتِيَهَا . (١٠٢٧) وعن عَلِيٍّ (ع) أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ آتَى مِنْ امْرَأَتِهِ ، فَظَاهَرَ مِنْهَا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ : كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ .

(١٠٢٨) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ ، فِي الْمُؤَلِّي إِذَا أُوقِفَ : فَلَا يَنْبَغِي^(٣) أَنْ يُجْبِرَهُ الْإِمَامُ عَلَى أَنْ يَنْيَ . يَعْنِي (ع) أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يُخَيِّرَهُ بَيْنَ أَنْ يَنْيَ أَوْ أَنْ يُطَلَّقَ . فَإِنْ لَمْ يَنْيَ أَوْ لَمْ يُطَلَّقْ أُجْبِرَهُ الْإِمَامُ عَلَى أَنْ يَنْيَ أَوْ يُطَلَّقَ ، وَجَعَلَ الْخِيَارَ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْيَ أَوْ يُطَلَّقَ إِذَا أُوقِفَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ .

(١٠٢٩) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا أَفَاءَ الْمُؤَلِّي فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ .

(١) من حله ، « إيلاء » .

(٢) ي - قال أبو جعفر ع .

(٣) د ، ي - فلا ينبغي للحاكم أن يجبره إلخ .